

# الشلل العالمي يربك خطط الرياض لإغراق أسواق النفط

## استئجار الناقلات قد يرتد على السعودية مع انحسار الطلب وارتفاع تكاليف الشحن



دخلت مغامرة السعودية باستئجار عدد كبير من ناقلات النفط في إطار عزمها إغراق الأسواق، في حسابات جديدة بسبب تفاقم تراجع الطلب وتردد شركات التكرير في قبول الشحنات الإضافية. ويبدو أن مصير رهان الرياض سوف يعتمد على التحولات المقبلة في مسار تفشي فايروس كورونا.

لندن - تواجه خطط السعودية لإغراق أسواق النفط بإمدادات إضافية كبيرة وقيامها باستئجار العشرات من الناقلات، تحديات كبيرة، لا تقف فقط عند تراجع الطلب بسبب شلل الاقتصاد العالمي نتيجة تعطيل الحركة في الكثير من دول العالم لمنع تفشي فايروس كورونا المستجد. وظهرت العقبة الأكبر في تردد شركات التكرير في قبول الشحنات الإضافية بعد أن أدى استئجار الرياض للناقلات إلى ارتفاع تكاليف الشحن لمستويات فلكية.

وقد تعجز السعودية جراء ذلك عن تصريف عشرات الملايين من البراميل المحملة على متن سفن راسية باهظة التكلفة في ظل انهيار الطلب على النفط بفعل انتشار فايروس كورونا وفقدان الأسعار العالمية أكثر من 60 في المئة من قيمتها مقارنة مع بداية العام.

ولم يعرف بعد ما إذا كانت أكبر شركة نفط في العالم قد أخطأت التقدير أم أن لديها استراتيجية طويلة المدى لفرض قواعد جديدة في الأسواق من أجل حرمان منافسيها عملياً من الكثير من السفن والناقلات العملاقة.

وتخزن أرامكو في العادة الخام في مستودعات أرضية بمراكز عملياتها، مثل رأس تنورة، وفي مراكز استهلاك أسبوعية وأميركية وأوروبية، لها فيها مساحات تخزين، حيث تدفع القليل نسبياً مقارنة مع أسعار الناقلات الحالية.

لكن محللين يعتقدون أن خطط رفع الإمدادات بنحو 3 ملايين برميل يوميا يتطلب الآن تخزين في البحر، لأن تلك المستودعات لن تكون كافية.

وقال مستشار غربي مطلع على السياسات السعودية رفض ذكر اسمه، إن "التخزين العائم هو الطريقة الوحيدة للتعامل مع النفط الإضافي إذا كان السعوديون يجربون ما لم يفعله من قبل، وهو بلوغ صادرات قياسية بعشرة ملايين برميل يوميا".

وكانت الرياض، أكبر مصدر للنفط في العالم، قد أعلنت أنها ستزيد الإنتاج لمستويات قياسية في حرب على الحصص السوقية، بعد أن أخفقت الرياض في إقناع موسكو بدعم تعيق تخفيضات الإنتاج خلال اجتماع منظمة أوبك وحلفائها في إطار ما يعرف بمجموعة أوبك+ في وقت سابق هذا الشهر الحالي.

وتقول مصادر في قطاع الشحن إن السعودية حجزت عددا كبيرا من الناقلات العملاقة يصل إلى 25 واستأجرت بشكل مبدئي 15 سفينة أخرى لإرسال النفط إلى عملاء جدد وقدامى بهدف إزاحة روسيا من بعض الأسواق.

ويمكن لذلك العدد الكبير من الناقلات والسفن أن تحمل معا أكثر من 200 ألف برميل يوميا متوسط تكلفة استئجار ناقلة نفط، مقابل 30 ألفا قبل 3 أسابيع

وكانت الرياض، أكبر مصدر للنفط في العالم، قد أعلنت أنها ستزيد الإنتاج لمستويات قياسية في حرب على الحصص السوقية، بعد أن أخفقت الرياض في إقناع موسكو بدعم تعيق تخفيضات الإنتاج خلال اجتماع منظمة أوبك وحلفائها في إطار ما يعرف بمجموعة أوبك+ في وقت سابق هذا الشهر الحالي.

وتقول مصادر في قطاع الشحن إن السعودية حجزت عددا كبيرا من الناقلات العملاقة يصل إلى 25 واستأجرت بشكل مبدئي 15 سفينة أخرى لإرسال النفط إلى عملاء جدد وقدامى بهدف إزاحة روسيا من بعض الأسواق.

ويمكن لذلك العدد الكبير من الناقلات والسفن أن تحمل معا أكثر من 200 ألف برميل يوميا متوسط تكلفة استئجار ناقلة نفط، مقابل 30 ألفا قبل 3 أسابيع

### حسابات جديدة لشحن النفط في عهد كورونا

الزيادة في الأسعار الآجلة مقارنة مع الفورية لن تدعم على الأرجح أكثر من 90 ألف دولار يوميا.

في المقابل يبدو أن تلك الرهانات الغامضة لم تمنع بعض المتعاملين من الغامرة باستثمار الأسعار المتدنية حاليا على أمل تحقيق أرباح كبيرة.

فقد استأجرت شركة غلينكور لتجارة السلع واحدة من ناقلتين فقط في العالم قادرتين على حمل ثلاثة ملايين برميل من النفط للتخزين العائم. كما استأجرت شركة النفط العملاقة رويال داتش شل ناقلتي خام عملاقتين للتخزين في البحر بسبب تخمة العروض.

ويمكن لأي اختراق أو تحول نوعي مفاجئ في مسار وباء كورونا أن يقلب تلك المعادلات في أي لحظة إذا ما تحركت عجالات الاقتصاد العالمي في المستقبل المنظور.

عشرة دولارات للبرميل فوق شهر أقرب استحقاق.

ويتردد المتعاملون في أسواق النفط حاليا بسبب غموض مستقبل تفشي وباء فايروس كورونا، وهم يبحثون عن إشارة لمعرفة ما إذا كانوا سيدفعون علاوة لاستئجار السفن لفترات محدودة أم أن الاستئجار سيمتد لفترة طويلة.

وقال ريتشارد ماثيوز مدير الأبحاث لدى إي.أي. جيبسون لسمسرة السفن إن "من كان يتطلع إلى استئجار لمدة محدودة قبل ثلاثة أسابيع لتخزين محتمل كان عليه دفع حوالي 30 ألف دولار يوميا وربما استطاع تحقيق ربح من ذلك أو من خلال إعادة تأجير الناقلات في السوق مقابل 200 ألف دولار يوميا.

وأضاف أنه "إذا أراد أحد أخذ ناقلة نفط عملاقة ولو لثلاثة أشهر في الوقت الحالي فستكلفه 110 آلاف دولار يوميا.

ولا يعود عليها بمثل تلك العوائد، بل يمكن أن يؤثر سلبا أيضا على المضاربين التقليديين الذين يتعين عليهم حتى في أفضل الأحوال الدفع مقابل التخزين والتأمين وتكلفة نقل النفط.

وتشير البيانات إلى أن الاندفاع لاستئجار الناقلات أدى إلى ارتفاع أسعار الشحن إلى مستويات قياسية تجاوزت المئتي ألف دولار يوميا في الأيام العشرة الأخيرة، مقارنة مع متوسط بنحو 40 ألف دولار يوميا في العام الماضي.

وبحسب تقديرات متعاملين، تتطلب بيئة ارتفاع أسعار الشحن علاوة في الأسعار الآجلة للتسليم بعد 12 شهرا لا تقل عن 15 دولارا للبرميل. وقد بلغت، أمس، علاوة عقود مزيج برنت القياسي للتسليم بعد 12 شهرا حوالي

وعادة ما تهيم على التخزين العائم كبرى شركات النفط ودور التجارة، التي تستأجر السفن لتخزين الخام الذي تنتجه أو تشتريه بأسعار رخيصة من السوق، مراهنة على إمكانية إعادة بيعه بهامش ربح كبير عند ارتفاع الأسعار. وتعتمد هذه الاستراتيجية على هيكل للسوق تقل فيه أسعار التسليمات قصيرة الأجل عن أسعار الأجل الأطول، وهو أمر محتمل حاليا إذا ما تمت السيطرة على وباء فايروس كورونا خلال أشهر معدودة.

وإذا حدث ذلك فإنه يمكن أن يحقق أرباحا بعشرات الملايين من الدولارات، كما كان الحال في عام 2009 عندما جرى تخزين أكثر من 100 مليون برميل في ناقلات عائمة في البحر. في المقابل يمكن لاندفاع السعودية لاستئجار ذلك العدد الكبير من الناقلات

# من يتحكم بإمدادات النفط العالمية في ظل حرب الأسعار؟

برميل يوميا، مقارنة بمستوى الإنتاج في شهر فبراير الماضي البالغ 3.4 مليون برميل يوميا، لكنها لم تحدد موعدا للوصول إلى هذا الهدف.

وإلى جانب السعودية والإمارات، تأتي الكويت كإحدى دول الخليج الكبرى المنتجة للنفط، وهي تنتج حاليا أقل من حصتها الرسمية بموجب اتفاق أوبك+ بمقدار 400 ألف برميل يوميا.

وعلى الجانب الآخر من الخليج، لا تستطيع إيران إنتاج طاقتها الحالية البالغة 4 ملايين برميل بسبب عقوبات أميركية تحد من قدرتها على تصدير إنتاجها من النفط.

صادراتها في فبراير، التي بلغت مليوني برميل يوميا.

وبعد السعودية وروسيا يأتي العراق، وهو ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك بعد السعودية، لكنه قد لا يستطيع زيادة إنتاجه كثيرا قياسا إلى إنتاج روسيا على زيادة صادراتها من النفط.

وتشير بيانات وكالة بلومبرغ إلى أن زيادة مبيعات النفط العراقية إلى 3.7 مليون برميل يوميا، إضافة إلى حوالي 450 ألف برميل يوميا تصدرها حكومة إقليم كردستان العراق، دفعت صادرات البلاد إلى أعلى مستوياتها منذ سبتمبر الماضي.

ولكن ثمة عقبات تحول دون وصول العراق إلى المستهدف، ففي المرة الأخيرة التي انخفضت فيها أسعار النفط، لم يتمكن العراق من زيادة إنتاجه بسبب عجز الحكومة عن دفع مستحقات الشركات الأجنبية العاملة في البلاد.

ويواجه العراق حاليا خطر إغلاق العديد من حقول الإنتاج، على خلفية ظهور حالات إصابة بفايروس كورونا. ولم تضيع الإمارات، حليف السعودية في حرب أسعار النفط، وقتا وتعهدت بزيادة إنتاجها. وتعززت شركة اندوك المملوكة لحكومة أبوظبي ضخ 4 ملايين برميل يوميا في أبريل.

وتذكرت اندوك أنها تسعين إلى الوصول بطاقتها الإنتاجية إلى 5 ملايين

وتقول شركة روسنفت المملوكة للدولة إنها تعزم زيادة إنتاجها بمقدار 300 ألف برميل يوميا بحلول مطلع أبريل المقبل، على أقصى تقدير. لكن لم يتضح إلى أي مدى يمكن أن تنعكس زيادة إنتاج روسيا على زيادة صادراتها من النفط.

وتشير بيانات الشحن إلى أن روسيا صدرت نحو 1.85 مليون برميل يوميا خلال مارس الحالي، وهو ما يقل عن

وبعد السعودية تأتي روسيا، التي كان تعتقد أنها ستعتمد على اتفاق فيينا، سببها في عدم التوصل إلى اتفاق بشأن تمديد خفض إنتاج النفط، والذي دفع الرياض إلى زيادة إنتاجها، ثم ردت عليها موسكو بإعلان مماثل.

ويؤكد وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفال، أن بلاده تستطيع زيادة إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميا والوصول به إلى 11.8 مليون برميل يوميا.

ي طرح اقتراب موعد زوال جميع القيود عن إنتاج النفط مع انتهاء أجل اتفاق تخفيض الإنتاج، أسئلة كثيرة بشأن من سيتحكم بالإمدادات العالمية، في إصرار السعودية على إغراق الأسواق،

كما أعلنت الرياض عزمها رفع طاقة الإنتاج إلى 13 مليون برميل يوميا، وهي مستويات ستعدها إلى عرش أكبر منتجي النفط في العالم، بعد أن أصبحت ثالث منتج بعد الولايات المتحدة وروسيا في السنوات الأخيرة.

لندن - تقرب حرب أسعار النفط بين السعودية وروسيا من دخول مرحلة جديدة بعد إلغاء قيود الإنتاج في إطار تحالف أوبك+، حيث تستعد الدول النفطية الكبرى لضخ المزيد من نفطها في الأسواق من صراع على الحصص السوقية.

لكن تلك الدول ستواجه صعوبة شديدة في تعويض تراجع عائداتها عبر زيادة الإنتاج في ظل الأسعار الحالية نتيجة تراجع الطلب بسبب تفشي فايروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في وقت تواجه فيه بعض الدول مشكلات سياسية وأمنية تحول دون زيادة الإنتاج.

وفي تقرير يستهدف رسم خارطة مراكز فوائض الطاقة الإنتاجية في العالم، أعدت وكالة أنياء بلومبرغ تقديما للدول القادرة على التحكم في كميات الخام المعروضة في الأسواق.

وتأتي السعودية على رأس قائمة الدول النفطية التي تمتلك فوائض طاقة إنتاجية، باعتبارها أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، حيث تستطيع ضخ المزيد من النفط للمحافظة على استقرار السوق، إذا حدث أي اضطراب في الإمدادات لدى أي دولة نفطية.

وتعتمد أرامكو ضخ 12.3 مليون برميل يوميا اعتبارا من الشهر المقبل، بزيادة كبيرة عن مستويات الإنتاج التي تقل عن 10 ملايين برميل يوميا طوال السنوات الثلاث الماضية.

السعودية تملك طاقة الإنتاج الإضافية الكبرى القادرة على إحداث تغيير كبير في خارطة الإمدادات

وفي ظل تفشي فايروس كورونا المستجد والعقوبات الأميركية، ليس من المنتظر أن تزيد طهران إنتاجها أو صادراتها النفطية.

أما في قارة أفريقيا، فهناك عضوا أوبك، ليبيا ونيجيريا. ورغم الاحتياطات النفطية الضخمة لدى الدولتين، إلا أن المشاكل الأمنية والسياسية تحول دون إمكانية زيادة الإنتاج.

وفي حال تجاوز تلك المشاكل، يمكن للدولتين زيادة الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميا، ولكن هذا ليس متوقعا على المدى القريب.



أسواق متخمة بالإمدادات